

**التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين في اكتشاف  
ممارسات المحاسبة الاحتيالية في الشركات اليمنية:**  
**دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين اليمنيين**  
**أ. أروى أحمد قائد فرحان المجيدي**  
**مدرس مساعد في قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية**  
**الجامعة الوطنية- تعز - اليمن**

٩

**ملخص البحث**

هدفت هذه الدراسة التعرف على المحاسبة الاحتيالية والدوافع التي تحفز إدارة الشركات لممارستها وتحديد الوسائل المختلفة لتنفيذ ممارسات المحاسبة الاحتيالية. والتعرف على أهم التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد احتوى البحث على الإطار النظري للدراسة والذي تناول مختلف الموضوعات ذات العلاقة بالمحاسبة الاحتيالية، وعلى الجانب الميداني للدراسة، وتم اعداده بالاعتماد على استبانة الدراسة التي تم توزيعها على جميع أفراد مجتمع الدراسة، والذي يتكون من (٢٢٦) مراجعاً خارجياً، وذلك عبر نماذج جوجل درايف وبلغ عدد الاستبانات التي تمت الإجابة عليها (١٠٠) استبانة، وقد قامت الباحثة بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من واقع إجابات أفراد العينة على اسئلة الاستبانة، بالاعتماد على الاساليب والطرق الاحصائية التي يتضمنها البرنامج الاحصائي (SPSS)، وتمثل تلك الأساليب في كل من اختبار كرونباخ الفا، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وأساليب التحليل الوصفي، وتحليل التباين، وتحليل الانحدار البسيط، واختبار (T) للعينة الواحدة، وتحليل الارتباط، وقد أظهر اختبار كرونباخ الفا، أن قيمة معامل الفا لجميع اسئلة الاستبانة بلغت (٩٥.١%)، مما يدل على الترابط والثبات الداخلي للفقرات، كما أظهرت نتائج تحليل البيانات أن المحاسبين القانونيين اليمنيين يواجهون تحديات تحد من دورهم في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية من أهمها : محدودية وقت عميل المحاسب القانوني، والاعتماد على أسلوب العينات في المحاسب القانوني. وبناءً على تلك النتائج فقد أوصت الدراسة ب : ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين ومكاتب المحاسب القانوني، وسائر الجهات المنظمة للمهنة بإيجاد الآليات اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في

اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، و ضرورة تضيق نطاق المرونة المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية، بحيث لا يُسمح باستخدامها إلا في حالات معينة ومحددة، كما أوصت الدراسة بإجراء عدد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ومنها " ممارسة الشك المهني للمحاسب القانوني اليمني ودوره في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية).

الكلمات المفتاحية: التحديات - المحاسبين القانونيين- ممارسات المحاسبة الاحتياطية- الشركات اليمنية: "

## Challenges Facing Certified Public Accountants (CPAs) in Detecting Fraudulent Accounting Practices in Yemeni Companies: A Field Study on Yemeni CPAs

### Abstract

This study aimed to identify the nature of fraudulent accounting, the motives driving corporate management to engage in such practices, and the various methods used for their execution. Furthermore, it sought to determine the key challenges facing Yemeni Certified Public Accountants (CPAs) in detecting fraudulent accounting. To achieve these objectives, the research included a theoretical framework covering literature related to fraudulent accounting and an empirical study based on a questionnaire.

The questionnaire was distributed to the entire study population, consisting of (226) external auditors, via Google Forms; (100) valid responses were retrieved. The data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), employing several statistical methods, including Cronbach's Alpha, Normality Testing, Descriptive Analysis, Analysis of Variance (ANOVA), Simple Regression Analysis, One-Sample T-test, and Correlation Analysis. Notably, the Cronbach's Alpha coefficient for the questionnaire items was (95.1%), indicating high internal consistency and reliability. Yemeni CPAs face significant challenges that limit their effectiveness in detecting fraudulent accounting, primarily: the limited time allocated by the client to the CPA, and the reliance on sampling techniques in the auditing process.

Based on these results, the study recommended the following:

The Yemeni Association of Certified Public Accountants (YACPA), accounting firms, and regulatory bodies must establish the necessary mechanisms to overcome the challenges facing CPAs in fraud detection.

There is a pressing need to narrow the scope of flexibility available in accounting principles and standards, restricting their application to specific, well-defined cases. The study also suggested future research on related topics, such as “The Practice of Professional Skepticism among Yemeni CPAs and Its Role in Detecting Fraudulent Accounting.”

**Keywords:** Challenges; Certified Public Accountants (CPAs); Fraudulent Accounting Practices; Yemeni Companies.

## مقدمة الدراسة:

في عالم الأعمال المعقد، تسعى بعض الشركات لتقديم صورة مالية أفضل مما هي عليه فعلياً باستخدام "ممارسات المحاسبة الاحتياطية" أو ما يُعرف بـ "إدارة الأرباح" للتهرب من الضغوط، وهو ما يضر بالمستثمرين ويقلل الثقة في الأسواق. حيث وقد ظهرت المحاسبة الاحتياطية (Creative Accounting)، أو المحاسبة الخلاقية في فترة الثمانينات من القرن العشرين، عندما واجهت العديد من الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في الثمانينات من القرن الماضي، فنتج ضغط كبير على المحاسبين لتضخيم الأرباح وإظهار المركز المالي للشركة بصورة أفضل، بينما كان من الصعب تحقيق أي أرباح، لذلك لجأت الشركات إلى ابتداع الأرباح طالما أنها غير قادرة على تحقيقها (القطيش والصوفي، ٢٠١١م، ص ٣٦٢)، وقد أستمروا الركود فترة طويلة مما جعل إدارة الشركات تُظهر القوائم المالية بصورة غير حقيقية بمعنى أن أرباح الشركة الموضح عنها ما هي إلا أرباح صورية (وهمية) وذلك حفاظاً على بقاء واستمرارية الشركة من خلال الاعتماد على المحاسبة الاحتياطية باعتبارها فن يتميز بالإبداع، فالمحاسب المبدع باستطاعته أن يرسم القوائم المالية ويظهرها بالشكل الذي ترغب به الإدارة ويحقق أهدافها، إلا أن المحاسبة الاحتياطية تؤثر على الشركات وقد تؤدي إلى انهيارها، وهذا ما سنتناوله الباحثة في هذه الدراسة.

وهنا يبرز دور المحاسب القانوني كحارس أمين للمعلومات المالية، ملتزماً بأخلاقيات المهنة ومعاييرها الصارمة لضمان دقة وعدالة التقارير المالية، فالمحاسب القانوني يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية من خلال دوره الفعال التي يتمثل في النقاط التالية:

- ١- التدقيق المستقل والشفافية: يقوم المحاسب القانوني بمراجعة خارجية للبيانات المالية، ويقدم رأياً مستقلاً وموضوعياً حول مدى عدالة عرضها، مما يكشف أي تلاعبات أو تحسينات صورية.
- ٢- تطبيق المعايير المحاسبية: يضمن تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) أو المحلية (GAAP)، التي توفر إطاراً موحداً يحد من مرونة الإدارة في تفسير القواعد لصالحها، مما يزيد المصداقية والشفافية.
- ٣- الكشف عن الغش والتلاعب: يمتلك المحاسب القانوني المهارات والخبرة للكشف عن الممارسات الاحتياطية والتلاعبات

المخفية في البيانات المالية، باستخدام أدوات تحليلية متقدمة وتقنيات التدقيق.

٤- تعزيز حوكمة الشركات: من خلال دوره الرقابي، يحد من سلطة الإدارة في إدارة الأرباح، ويضمن حماية حقوق المساهمين، مما يقلل من الممارسات غير المشروعة.

وعليه فإن التزام المحاسب القانوني بالنزاهة والحيادية هو خط الدفاع الأول ضد المحاسبة الاحتياطية، ودوره لا يقتصر على المراجعة، بل يمتد ليكون شريكاً في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار في الأسواق المالية، مما يحمي جميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية، والمسئولية التي تقع على عاتق المحاسب القانوني في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية من غش وتحريف تُعد من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنة المحاسب القانوني، إلا أن المحاسب القانوني يواجه تحديات تحد من اكتشافه لممارسات المحاسبة الاحتياطية، وهذا ما سنتناوله الباحثة في هذه الدراسة.

#### مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ١- ما المقصود بالمحاسبة الاحتياطية، وماهي الأسباب التي تدفع الشركات لاستخدامها.
- ٢- ماهي الوسائل المختلفة لتنفيذ ممارسات المحاسبة الاحتياطية؟
- ٣- ماهي التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية؟

#### أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- ١- التعرف على المحاسبة الاحتياطية والدوافع التي تحفز إدارة الشركات لممارستها
- ٢- تحديد الوسائل المختلفة لتنفيذ ممارسات المحاسبة الاحتياطية.
- ٣- التعرف على أهم التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خطورة المحاسبة الاحتياطية في تشويه الحقيقة المالية للشركات، مما يقوض ثقة المستثمرين ويؤدي إلى قرارات استثمارية خاطئة، ويمكن أن يُسبب أزمات مالية عالمية ويؤدي إلى عقوبات قانونية للشركات عند كشف التلاعب، إذ تستغل هذه الأساليب ثغرات المعايير المحاسبية لتجميل القوائم المالية لأغراض غير مشروعة، مثل التهرب الضريبي أو تضخيم الأرباح. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهم التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية، وتحديد الوسائل التي يتم من خلالها تنفيذ تلك الممارسات وتحديد الدوافع التي تحفز إدارة الشركات لممارسة المحاسبة الاحتياطية.

### الدراسات السابقة:

تتناول هذه الفقرة كل من الدراسات العربية والأجنبية السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة الخالدي (٢٠١٠) بعنوان: "التحديات التي تواجه المحاسب القانوني الأردني عند تدقيق البيانات المالية في البنوك المالية الإسلامية في الأردن" هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه المحاسب القانوني عند تدقيق البيانات المالية في البنوك المالية الإسلامية، وتمثلت التحديات بـ (معايير التدقيق، المعلومات المقدمة، النظام المحاسبي، الرقابة الداخلية) و لتحليل بيانات الدراسة و اختبار فرضياتها تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ١- لمعرفة الأثر للمتغيرات المستقلة المتمثلة بالصعوبات التي تواجه المحاسب القانوني الأردني على عمله فقد جاءت على النحو التالي: تبين أن معايير التدقيق لها على عمل المحاسب القانوني الأردني، حيث فسرت ما نسبته ١٨.٧% من التباين المفسر الكلي لعمل المحاسب القانوني (التابع)، بينما نظام الرقابة الداخلية، المعلومات المقدمة، النظام المحاسبي، لم يكن لها أي تأثير واستثنيت من المعادلة التي تختبر المتغيرات المؤثرة على عمل المحاسب القانوني الأردني مما يشير إلى وجود مساهمة معايير التدقيق للتنبؤ في عمل المحاسب وإن أي زيادة أو تغيير وحدة معيارية واحدة في معايير التدقيق يقابله زيادة أو تغيير ٠.٤٣٢ وحدة في عمل المحاسب.

٢. دراسة حمادة (٢٠١٠م) بعنوان: "دور لجان المراجعة في الحد من المحاسبة الاحتيالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من المحاسبة الاحتيالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من المحاسبين القانونيين وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من المحاسبة الاحتيالية في الشركات المساهمة.

٣. دراسة فطمية واخرون (٢٠١٦م) بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتم إسقاط الدراسة النظرية على حالة الشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١١م-٢٠١٤م، بحيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق استخدام نموذج "Jones المعدل"، كما تم قياس جودة التدقيق الخارجي باستخدام طريقة المتغيرات الصورية "Variables Dummy"، ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترح ليعكس الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة ٢٠١١م-٢٠١٤م، وأنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة التدقيق الخارجي في الشركة الإفريقية للزجاج خلال نفس الفترة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في نفس الشركة خلال نفس الفترة المدروسة.

٤. دراسة ديفني وقبال (٢٠١٦) بعنوان: "دور التدقيق في الحد من المحاسبة الاحتيالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة الاحتيالية، وأهم الدوافع والأسباب التي أدت بالإدارة للجوء إليها وكذلك أساليبها والإجراءات المطبقة من قبل المحاسب القانوني والحد منها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من المحاسبين القانونيين بولاية أدرار في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسب القانوني يساهم في تعزيز الثقافة الاخلاقية التي بدورها تقلل من المحاسبة الاحتيالية، كذلك توصلت الدراسة إلى ضرورة بث الوعي لمعرفة وتوضيح المحاسبة الاحتيالية وآثارها على القوائم المالية.

٥. دراسة زرقون وآخرون (٢٠١٩) بعنوان: " دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح)"

هدفت الدراسة إلى تبيان دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الاحتياطية)، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه مراجع الحسابات في الحد من إدارة الأرباح من خلال إعطائه أكثر مصداقية وأكثر صورة واضحة، وهذا ما تم طرحه من خلال التوجه نحو إستقصاء مجموعة من المهنيين والأكاديميين في الجنوب الشرقي الجزائري لمعرفة رأيهم حول دور مراجع الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة المحاسبية الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مراجع الحسابات له دور هام من خلال أهم التقارير التي يقدمها وأهمية رأيه حول ممارسات المحاسبة الاحتياطية من خلال التطرق لها في تقاريره الخاصة التي يقوم بها حول القوائم المالية، وهذا من الثقة التي يضعه فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من مصداقية القوائم المالية، والرقابة على تسيير المؤسسة، وأهم قواعد إعداد القوائم ومدى إتفاقها مع معايير النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إبداء رأيه بكل موضوعية وحيادية.

٦. دراسة الجبوري (٢٠١٩) بعنوان: " دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتياطية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي في السودان"

هدفت الدراسة إلى معرفة مسئولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف الأخطاء والغش. دراسة ماهية وصور الممارسات الاحتياطية لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار صحة الفرضيات التالية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي وكشف ممارسات الإدارة الاحتياطية هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتياطية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تقع مسئولية منع وقوع الغش والتلاعب في القوائم المالية على إدارة المنشأة. المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً وقانونياً عن كشف التلاعب في حسابات النتيجة خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم. أهم التوصيات ضرورة أن يقوم المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة بالعناية والتدقيق لجميع عناصر ومكونات القوائم المالية للوقوف على كافة الممارسات والأساليب الاحتياطية المحتملة تطبيقها. تطوير الأنظمة والتشريعات وإصدار القوانين التي تنظم عمل المراجعين وذلك من أجل قيامهم بتنفيذ عملية المراجعة باستقلالية ومهنية عالية عن تأثير وضغوط إدارات الشركات.

٧. دراسة الطرلي وآخرون (٢٠٢١م) بعنوان: " دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح"

هدفت الدراسة الى بيان مدى تطبيق المراجعين الخارجيين في ليبيا الإجراءات التي تحد من ممارسة أساليب إدارة الأرباح، والى توضيح مدى وجود تباين معنوي بين تطبيق المراجعين التابعين لديوان المحاسبة الليبي والمراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية لهذه الإجراءات، ولتحقيق اهداف الدراسة تم توزيع استبانة على مراجعي دوان المحاسبة ومكاتب المراجعة في ليبيا، وقد توصلت الدراسة الى ان المراجعين الخارجيين يُطبقون الإجراءات التي تحد من ممارسة أساليب إدارة الأرباح المؤثرة في القوائم المالية.

٨. دراسة نصرات واخرون (٢٠٢١) بعنوان: " دور التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات المهنة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" هدفت الدراسة إلى معرفة دور الالتزام بأخلاقيات مهنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال توفر مجموعة من المبادئ الأخلاقية (النزاهة، الموضوعية، السرية، السلوك المهني)، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبيان وتوزيعه على مجموعة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث تم توزيع ٦٦ استبيان على عينة الدراسة، وتم استرجاع ٤٧ استبيان صالحة لمعالجتها في البرنامج الإحصائي SPSS 25 ، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود التزام من قبل المراجع الخارجي في الجزائر بأخلاقيات المهنة تمكنه من الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

٩. دراسة نذير واخرون (٢٠٢١) بعنوان " أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي حول الكشف عن الغش من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية (٢٤٠) ومدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية إلى تعزيز قدرتهم في تحديد مخاطر الغش وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه. قد توصلت الدراسة إلى أن مسؤوليات المراجع الخارجي تكمن في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهرية فيها.

١٠. دراسة أبكر واخرون (٢٠٢٢) بعنوان: "أثر جودة المراجعة الخارجية على اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر جودة المراجعة الخارجية على اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية، واختبار العلاقات بين هذه المتغيرين. توصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة طردية بين جودة المراجعة الخارجية واكتشاف ممارسات

المحاسبة الاحتياطية المتمثلة في إدارة الأرباح وتمهيد الدخل والتقارير المالية المضللة، مما يدل على أن اكتشاف المراجعين الخارجيين بالسودان لممارسات المحاسبة الاحتياطية زادت من جودة المراجعة الخارجية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Philmore Alleyne, 2016) بعنوان: " An Exploratory Study of Auditors' Responsibility for Fraud Detection"

هدفت الدراسة إلى التعرف عن مدى إدراك المحاسبين القانونيين ومستخدمي تقاريرهم عن كشف الاحتيال، وطبيعة ومدى الاحتيال في مدينة باربادوس في الهند، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم توزيع استبانة على ٤٣ مشاركاً (١٩ مراجعاً و ٢٤ مستخدماً)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين رفضوا بشدة تحملهم المسؤولية عن كشف الاحتيال واعتبروا أن ذلك مسؤولية الإدارة في حين أن المستخدمين يرون أن المحاسبين القانونيين يتحملوا تلك المسؤولية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

الدراسات السابقة قد أجريت في عدة بلدان عربية وأجنبية، بينما الدراسة الحالية ستجرى في اليمن، كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لبعض العوامل النوعية المؤثرة على دور المحاسب القانوني اليمني في الحد من المحاسبة الاحتياطية وفقاً للقوانين والتشريعات اليمنية ذات العلاقة.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

١- توجد تحديات تحد من دور المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية.

حدود الدراسة:

ستقتصر الدراسة على تحديد التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية والحد منها، وفقاً للقائمة الصادرة من الإدارة العامة لتنظيم مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة- عدن عام ٢٠٢٥م.

الخلفية النظرية للبحث:

يبدو مصطلح المحاسبة الاحتياطية من الوهلة الأولى وكأن هناك نوع جديد من أنواع المحاسبة أو مادة علمية جديدة في علم المحاسبة، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يوجد تأهيل أو نظرية علمية لهذا النوع من المحاسبة، وإنما هذا المصطلح ظهر أساساً من

خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة، وبشكل أساسي ظهرت المحاسبة الاحتياطية من قبل المهنيين والمحللين الماليين في الأسواق المالية ليشير إلى أن المحاسبة تتضمن إبداعاً في التحايل والتضليل المحاسبي للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية (شريفي وعمورة، ٢٠١١، ص٧).

وقبل البدء في توضيح مفهوم المحاسبة الاحتياطية لابد أولاً أن نشير إلى أن هذا المفهوم واسع ومتشعب ولذلك لا يمكننا فهم هذا المصطلح من خلال تعريف محدد، وعليه سوف يتم ذكر أهم التعريفات التي تناولتها دراسات عربية ودراسات أجنبية، كذلك يجب الإشارة إلى أن المحاسبة الاحتياطية قد أُطلق عليها العديد من المسميات في الأدبيات المحاسبية ومن أمثلة تلك المسميات: إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الخلاقة، المحاسبة العدوانية ونحو ذلك، وأطلق عليها مصطلحات أخرى تعبر عن التضليل الذي يصيب المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى مثل التلاعب (Manipulation) والخداع (Deceit) والتحرير (Misrepresentation)، كما أسماها البعض بالخداع في يد المحاسبة (Accounting Sleight Of Hand) أو العبث بالدفاتر (Fiddling The Books) أو التقارير التجميلية (Cosmetic Reporting) (البطنيجي، ٢٠١١، ص٤٢)، إلا أن المصطلحين الأشهر والأكثر استخداماً هما إدارة الأرباح والمحاسبة الاحتياطية، على الرغم من عدم تطابقهما، حيث ترى الباحثة أن المحاسبة الاحتياطية أشمل من إدارة الأرباح لأنها تتضمن جميع أشكال التلاعب والتحريرات في القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية) في حين تقتصر إدارة الأرباح - كما هو واضح من اسمها - على التلاعب والتحريرات في عناصر قائمة الدخل فقط بهدف التأثير على الأرباح بصورة مُتعمدة.

ومن أهم التعريفات التي أوضحت مفهوم المحاسبة الاحتياطية:

عرفها (حمادة، ٢٠١٠، ص ٩٦) عرفها بأنها " ممارسات غير أخلاقية يتم من خلالها اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تنتج فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة".

وأستنتج (شريفي وعمورة، ص ٩) بأن المحاسبة الاحتياطية عبارة عن "عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون من خلالها استخدام معرفتهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسة أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف معينة".

. ويرى (البطني، ص ٤٥) بأن المحاسبة الاحتياطية "عبارة عن مصطلح يصف الممارسات المحاسبية التي تُستخدم في التحايل والتضليل المحاسبي للقوائم المالية، من خلال استغلال المرونة الموجودة في السياسات والقوانين المحاسبية، وتلجأ الشركات إلى استخدام المحاسبة الاحتياطية لغرض إظهار الوضع المالي للشركة بشكل مستقر أمام كافة الأطراف التي تتعامل معها بما في ذلك المنافسون".

ويستعرض (Smith, p10) المحاسبة الاحتياطية وفقاً لخبرته كمحلل استثماري فيقول " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي، ويضيف: لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثله حيه عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية".

ومن الجدير بالذكر أن المحاسبة الاحتياطية ليست فرعاً من فروع المحاسبة مثل (المحاسبة المالية Financial Accounting، المحاسبة الإدارية Managerial Accounting، محاسبة التكاليف Costs Accounting.... الخ)، إنما هي مجموعة من الأساليب التي يبتدعها المحاسب من خلال ممارسته العلمية وخبرته في المجال المحاسبي، حتى تظهر المبالغ الواردة في الكشوفات المالية بشكل يعكس مصالح طرف دون الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، مستغلاً في ذلك عدة أمور وهي كالتالي (التميمي والساعدي، ٢٠١٥، ص ٣٢):

١. الخبرة المتراكمة نتيجة لممارسة العمل المحاسبي.
  ٢. المرونة في اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية.
  ٣. ثقة المستثمرين بالشركة، لاسيما إذا لم يعتادوا على الاطلاع بين فترة وأخرى على ما تحقق من عوائد ومصادر تلك العوائد، بالإضافة إلى أن جهل الكثير من المستثمرين بالمبادئ والطرق المحاسبية يساعد أيضاً في استخدام المحاسبة الاحتياطية.
- وترى الباحثة بأن المحاسبة الاحتياطية عبارة عن "ممارسات يتم من خلالها التلاعب ببنود القوائم المالية لغرض إظهارها بصورة غير حقيقية من أجل تحقيق أهداف تخدم فئات معينة، وذلك باستغلال المرونة المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية، وتستخدم المحاسبة الاحتياطية من قبل المحاسبين ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية والإلمام بالمبادئ والمعايير المحاسبية".

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين الأخطاء المحاسبية والمحاسبة الاحتياطية (الغش)، فالأخطاء المحاسبية هي عبارة عن تحريفات غير متعمدة في البيانات المالية، بينما الغش فهو تحريف متعمد في البيانات والقوائم المالية وتعتبر المحاسبة

الاحتيالية نوع من أنواع الغش المحاسبي الذي يتصف بدرجة عالية من الابتكار والتعقيد في التحريف الجوهرى للقوائم المالية.

٢- العوامل التي ساعدت في استخدام المحاسبة الاحتيالية:

توجد ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت في استخدام المحاسبة الاحتيالية، وهذه العوامل تتمثل في الآتي:

أ) الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية:

تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالحرية في اختيار الطرق المحاسبية من بين البدائل المحاسبية المتاحة، ويترتب على ذلك اختيار الشركات للطرق المحاسبية التي تتلائم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق لها أفضل صورة عن الأداء (الأغا، ٢٠١٢، ص ١٨).

ومن أمثلتها الحرية في اختيار طرق الاستهلاك وطرق تسعير المواد المنصرفة من المخازن، وقد أشار (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ١٣٥ - ١٤٠) إلى إمكانية توحيد التطبيقات العملية بمعنى أن تكون المعالجات المحاسبية واحدة بالنسبة للأحداث والعمليات المتشابهة وذلك في ظل تحديد اختلاف الظروف والأوضاع المحيطة، فالأحداث والعمليات قد تكون بسيطة أو مركبة، ويقصد بالأحداث والعمليات البسيطة تلك التي لا يترتب عليها آثار اقتصادية مختلفة باختلاف الظروف والأوضاع المحيطة، أو أن هذا الاختلاف ليس له أهمية نسبية تذكر وبالتالي يمكن تجاهله. وعلى ذلك فالأحداث والعمليات البسيطة يمكن معالجتها محاسبياً على أساس موحد حتى في حالة اختلاف الظروف والأوضاع المحيطة، مثل عمليات البيع والشراء النقدي والأجل، دفع قيمة الخدمات المستنفذة في نشاط الوحدة، سداد وتحصيل الديون، الإقراض و الاقتراض، وغير ذلك من عمليات التبادل العادية التي لا يترتب عليها نتائج اقتصادية متعددة.

وهذا النوع من الأحداث والعمليات البسيطة يكون التوحيد المحاسبي بالنسبة له توحيداً مطلقاً، ويقصد بالتوحيد المطلق أن تكون المعالجات المحاسبية للعمليات والأحداث المتشابهة على أساس موحد وبغض النظر عن أي اختلاف في الظروف والأوضاع المحيطة، أي أنه نظراً لأن العمليات والأحداث البسيطة لا يترتب عليها نتائج اقتصادية متعددة فهي لا تستوجب معالجات محاسبية مختلفة، وعلية فإن التوحيد هنا غير محدد بأي ظروف أو شروط ولذلك يمكن استبعاد البدائل المحاسبية أو على الأقل تضييق نطاق هذه البدائل بقدر الإمكان.

أما فيما يتعلق بالعمليات والأحداث المركبة التي تختلف نتائجها باختلاف الظروف المحيطة فإن تلك العمليات والأحداث تستوجب معالجات محاسبية مختلفة، أي أن التوحيد المحاسبي بالنسبة لهذا النوع من العمليات لا يمكن أن يكون توحيداً مطلقاً، إذ أنه يجب أن تختلف المعالجات المحاسبية مع كل اختلاف جوهري في النتائج يترتب عن اختلاف ظروف الحال، فالبرغم من أن الحدث (العملية) واحدة إلا أنه نتيجة اختلاف الظروف يجب أن تختلف المعالجة المحاسبية.

ومن أمثلة الأحداث والعمليات المركبة: استهلاك الأصول الثابتة، عقود الإيجار طويلة الأجل، فاستهلاك الأصول الثابتة يعتمد على نمط وكثافة الاستخدام وعلى سياسة أعمال الصيانة والتجديدات، فمثلاً إذا قررت إدارة الشركة الاستخدام المكثف للأصول الثابتة خلال الفترات الأولى من عمرها الإنتاجي فإنه في هذه الحالة يلزم معالجة هذه الأصول محاسبياً طبقاً لطريقة من طرق الاستهلاك المعجل.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أنه طالما وأن العمليات والأحداث المركبة تختلف نتائجها باختلاف الظروف المحيطة ولا يمكن حسمها بإصدار معايير محاسبية موحدة، فإن الحل الأنسب. لضمان دقة ومصداقية القوائم المالية وخلوها من الغش والتلاعب المحاسبي يتلخص بضرورة التزام المحاسب القانوني بمسؤولياته وفق معايير المحاسب القانوني الدولية المتعلقة بالتحريفات الجوهرية، لكون هذه الممارسات تساعد المحاسب القانوني في أداء مهامه في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية الناتجة من سوء استخدام المرونة في المعايير المحاسبية.

## ٢) الحرية في التقديرات المحاسبية:

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي، وهذا يتيح للإدارة التحايل باستخدام التقديرات بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها الخاصة بطريقة يصعب اكتشافها، ويتم التحايل عن طريق التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل يلبي احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها (الأغا، ص ١٨).

وفيما يلي بعض التقديرات التي تتطلب التقدير أو الحكم الشخصي من الإدارة أو المحاسب (التميمي والساعدي، ص ٧١.٧٣):

### أ) تقدير العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة:

تقوم الشركات بتحديد قيمة الإهلاك أو الاندثار على جميع أصولها الثابتة كالمباني والآلات والمعدات. ويعتمد احتساب قسط الإهلاك السنوي للأصل الثابت بناءً على قيمة الأصل وعمره الإنتاجي ويتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل الثابت

بناءً على الخبرة السابقة للشركة مع نفس الأصل أو أصل مماثل، ونظراً لأن عملية تحديد العمر الانتاجي للأصل تخضع لعملية التقدير والاجتهاد الشخصي فإن هذا يتيح للإدارة عند تقديرها للعمر الانتاجي للأصل الثابت أن تتخذ ما تراه مناسباً وما يصب في مصلحتها وما يحقق أهدافها.

(ب) تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

تعتبر الديون المشكوك في تحصيلها في حكم الخسائر محتملة الحدوث لأنها ديون غير مؤكدة التحصيل (خليل، ٢٠٠٠، ص ٦٠)، وبمقدرة إدارة الشركة أن تختار أو تتلاعب بالحسابات بنسب المخصصات لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، نظراً لتعدد الطرق التي تتيح عمليات التلاعب المحاسبي في المخصصات ومن أهم تلك الطرق: نسبة من المبيعات الأجلة أو نسبة من رصيد المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة أو من خلال دراسة أعمار الديون ومن ثم حساب المخصص بنسب مختلفة حسب أعمار تلك الديون.

(ج) تقدير قيمة المخزون:

تستدعي الظروف أحياناً إعداد كشوفات مالية بصورة مستعجلة لا تتيح إجراء عملية الجرد الفعلي للمخزون نظراً لضيق الوقت، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى طرق بديلة لتقدير قيمة المخزون لتلبية متطلبات الكشوفات المالية، ومن تلك الطرق:

أ. طريقة مجمل الربح:

يتم استعمال هذه الطريقة بشكل واسع في الحالات المطلوب فيها تقدير تقريبي لقيمة مخزون الشركة (إعداد كشوفات مالية مرحلية)، وكذلك تستعمل عندما يتعرض المخزون أو سجلاته للضياع والفقدان بسبب كوارث طبيعية أو حريق، وتقوم هذه الطريقة على افتراضات منها أن الشركة تتبع سياسة محددة في تسعير منتجاتها مبنية على أساس هامش ربح محدد مسبقاً كنسبة مئوية من صافي المبيعات، وبالتالي فإن عملية التقدير قد تفتح المجال لاستخدام المحاسبة الاحتيالية.

ب. طريقة مخزون التجزئة:

تُستعمل هذه الطريقة في تقدير المخزون لتجار التجزئة الذين لديهم أنواع مختلفة ومتعددة من البضائع وبتكاليف منخفضة للوحدة، إذ يتطلب تطبيقها تحديد تكلفة كل من مخزون أول المدة والمشتريات بأسعار التجزئة ليتم بعد ذلك المقارنة مع قيمة المبيعات، ونظراً لاعتماد هذه الطريقة على التقدير فإنها تفتح المجال أمام الإدارة لممارسة المحاسبة الاحتيالية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن اختيار إحدى الطريقتين لمدة معينة ثم تبديلها لطريقة أخرى يعد من المحاسبة الاحتياطية.

(د) تقدير نفقات البحوث والتطوير:

تنفق الشركات مبالغ ضخمة لغرض إنتاج سلع أو أدوات جديدة تساعد في تطوير أعمالها وتحسين وضعها التنافسي في السوق، كأن تقوم الشركة بتطوير خطوطها الإنتاجية، أو خلق منتجات جديدة، أو تحسين طرق الإنتاج، حيث أن تكاليف الأبحاث والتطوير تؤدي إلى تطوير الأصول الغير الملموسة مثل حق الاختراع أو حقوق النشر والتأليف، وتوجد صعوبات كثيرة في تحديد نفقات الأبحاث والتطوير بسبب:

١- صعوبة تحديد التكلفة المتعلقة بكل نشاط من الأنشطة أو مشروع من المشروعات على حده.

٢- صعوبة تحديد المنافع المستقبلية المترتبة على هذه التكاليف وصعوبة تقدير المدة الزمنية التي تتحقق المنافع خلالها حيث أن التكاليف التي لها منافع مستقبلية تعبر عن وجود أصل.

وبالإضافة إلى تلك الصعوبات فإنه قد تحدث مبالغة من جانب الإدارة في تقدير المصروفات المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير، فضلاً عن كون المعالجة المحاسبية لتكاليف تلك الأنشطة تتسم بالتعقيد، وتخضع للحكم الشخصي.

وتستنتج الباحثة أن الشركة قد تستخدم المحاسبة الاحتياطية عند تحديد تكاليف الأبحاث والتطوير من خلال استغلال العوامل المشار إليها سابقاً ولعل أهم عامل هو خضوع المعالجة المحاسبية لأنشطة الأبحاث والتطوير لعملية التقدير والحكم الشخصي فقد تقوم الشركة بإظهار تكاليف الأبحاث والتطوير بشكل مبالغ فيه بما يتناسب مع أهدافها ورغباتها.

٤. دوافع استخدام المحاسبة الاحتياطية:

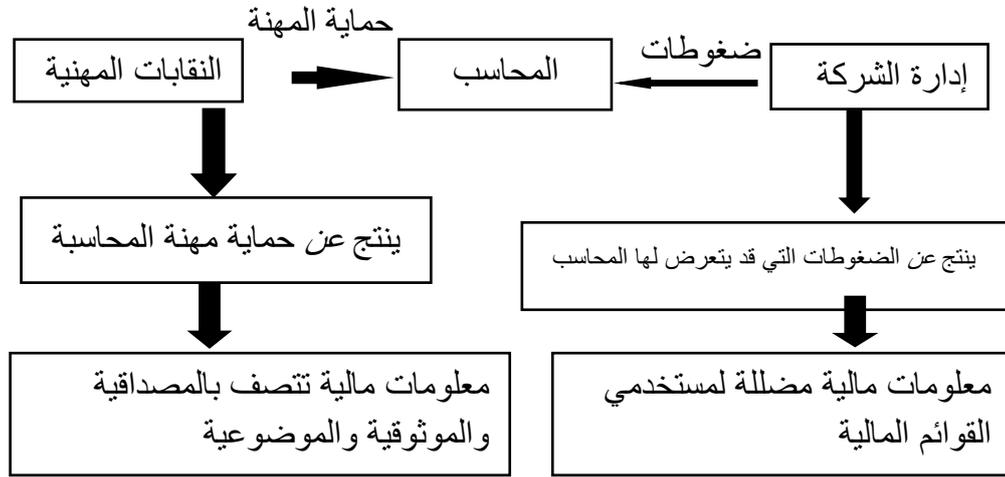
توجد العديد من الدوافع التي تحث المديرين على استخدام المحاسبة الاحتياطية، وقد أجريت دراسات عديدة لمعرفة دوافع سلوك الإدارة لاستخدام المحاسبة الاحتياطية، وكانت نتائج تلك الدراسات تتلخص بأنه يوجد دافعين أساسيين يجعلان الإدارة تسلك الطريق نحو استخدام المحاسبة الاحتياطية وهما (فرج، ٢٠٠٩، ص ٢٨٢) :

أ. دافع انتهازي.

ب. دافع كفاءة الشركة، وسيتم توضيح هذين الدافعين كما يلي :

أ. دافع انتهازي : ويبرز هذا الدافع في الجوانب المتعلقة بتحقيق منافع ذاتية للإدارة وتضليل مستخدمي القوائم المالية (دوارة، ص ٦٩)، ويعتبر هذا الدافع خطير لأنه يتم من خلاله تحقيق منافع لأطراف معينة (الإدارة) على حساب أطراف أخرى

(مستخدمي القوائم المالية)، وهذا غير مقبول قانونياً وأخلاقياً وكل الممارسات التي تتجه نحو تحقيق هذا الدافع تُعد خرقاً للأعراف والمعايير والقوانين الموضوعية والمتعارف عليها، ولأن المحاسب قد يتعرض لضغوط من قبل إدارة الشركات لممارسة المحاسبة الاحتيالية لتحقيق دوافع انتهازية، فإنه يجب حماية مهنة المحاسبة وإعطاء حماية للمحاسبين حق إنشاء النقابات المهنية التي تحميهم وتدافع عن حقوقهم ضد أي ضغوط تمارس عليهم، مما يجعل القوائم المالية إلى حد ما تتصف بالمصدقية والشفافية وهذا بدوره يؤدي إلى حماية المستخدمين من التضليل والخداع. ويمكن عرض هذا الدافع من خلال الشكل الآتي :



شكل رقم (١) يوضح الضغوطات التي تمارس على المحاسب

من قبل الإدارة ودور المنظمات المهنية في الحد منها

المصدر : الباحثة

ب . دافع كفاءة الشركة: يُستخدم هذا الدافع لغرض تحقيق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة بهدف ضمان بقاء واستمرارية الشركة في سوق التنافس (دوارة، ص ٦٩)، وتؤدي المحاسبة الاحتيالية المستخدمة لتحقيق هذا الدافع إلى إظهار أرباح وهمية قد تعود على الشركة بأثار إيجابية في المدى القريب فقط، كتحسين صورتها في السوق وتخفيض العبء الضريبي على الشركة و لغرض الحصول على التمويل اللازم للشركة من جهات الإقراض، إلا انه في المدى البعيد من الممكن أن يتسبب ذلك

في انهيار الشركة وعدم قدرتها على الاستمرار، وبالتالي فقدان ثقة المستخدمين وكافة الأطراف الأخرى لحقوقهم.

وبالإضافة إلى الدافعين الأساسيين المشار إليهما فإن هنالك باحثين يشيرون إلى دوافع أخرى من بينها:

١- لغرض التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق : قد تستخدم الشركة المحاسبة الاحتياطية في قوائمها المالية لإعطاء صورة ايجابية عنها أمام مستخدميها وذلك لغرض الحفاظ على سمعتها في السوق أمام الشركات المماثلة لها (عبدالمعزم والمبيضين، ٢٠١٠، ص ٨٨).

٢- لغرض تخفيف العبء الضريبي : أوضحت دراسة (Hepworth, 1953, p32) أن الادارة تتجه لاستخدام المحاسبة الاحتياطية لغرض تحقيق وفورات ضريبية، ويتم ذلك عن طريق الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف وبذلك يتم تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها.

٣- لأغراض شخصية: المحاسبة الاحتياطية قد يستخدمها أعضاء مجلس الادارة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين القوائم المالية وإظهارها بصورة غير حقيقية، وذلك لغرض زيادة حصصهم في المكافآت والحوافز والأرباح الموزعة (أحمد، ٢٠٠٨، ص ٣٠).

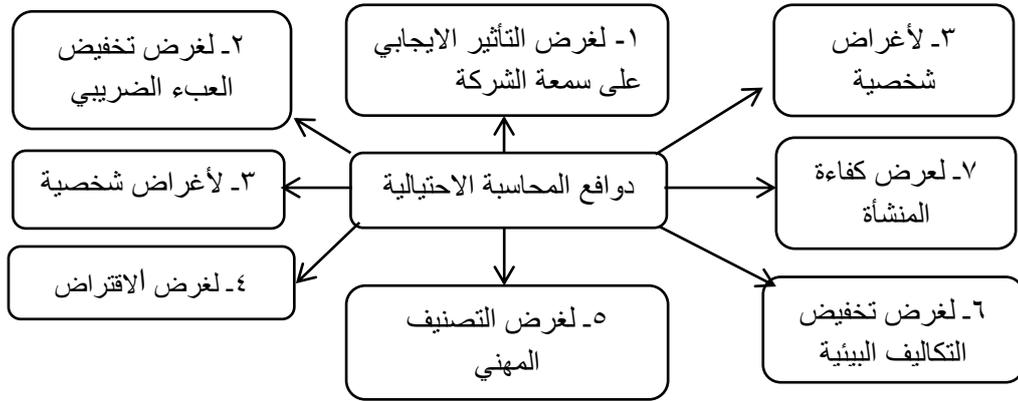
٤- لغرض الاقتراض: تقوم البنوك التجارية بوضع العديد من المؤشرات والمعايير الائتمانية بهدف تقييم الوضع المالي للشركات كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه الشركات، مما يجعل إدارة الشركات تلجأ إلى المحاسبة الاحتياطية بهدف تحسين تلك المؤشرات والمعايير، الامر الذي سيؤثر إيجابياً في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض (اقتنبر والمحجوب، ٢٠١٦، ص ١٣٣).

٥- لغرض التصنيف المهني: تتنافس العديد من الشركات العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية تُستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية التي تعدها الشركات، لذلك قد تلجأ هذه الشركات إلى تحسين بعض بياناتها المالية للحصول على تصنيف متقدم (العمرأوي، ٢٠١٧، ص ٤٠).

٦- لغرض تخفيض التكاليف البيئية: تُفرض معظم الدول - وبشكل إجباري - على الشركات تكاليف بيئية تتعلق بحماية البيئة من التلوث البيئي الذي قد تسببه الشركات خصوصاً إذا كان نشاطها صناعي، بالإضافة إلى تكاليف تتعلق بالضرائب وتكاليف ناتجة عن المنافسة، مما يجعل إدارة الشركات تستخدم أساليب

المحاسبة الاحتياطية من خلال التلاعب بالمخصصات المتعلقة بالالتزامات والخسائر المتوقعة والتلاعب بأرباح الشركة بالشكل الذي يساعد في تخفيض التكاليف التي يتم إنفاقها للدولة.

وترى الباحثة أنه يُمكن تلخيص دوافع المحاسبة الاحتياطية من خلال الشكل رقم (٢) التالي، الذي يوضح أهم دوافع المحاسبة الاحتياطية:



شكل رقم (٢) دوافع المحاسبة الاحتياطية

المصدر: الباحثة

#### مشاكل ناجمة عن المحاسبة الاحتياطية:

تدرك كل شركة تستخدم المحاسبة الاحتياطية أنها ستواجه العديد من المشاكل أو الآثار السلبية لتلك الممارسات في المدى الطويل، فقد تحقق تلك الممارسات مزايا ومنافع صورية للشركة في المدى القصير، إلا أنها قد تؤدي الى مشاكل خطيرة في المستقبل، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي (عيسى، ٢٠٠٨، ص ١٨):

• التأثير السلبي على سمعة الشركة: عندما تستخدم الشركة المحاسبة الاحتياطية في المدى الطويل سوف تُكتشف حقيقة تلك الممارسات بوسائل وطرق عديدة قد تكون عبر المحاسب القانوني أو عبر المنظمات المهنية التي تعمل على الاشراف والرقابة على مهنة المحاسبة والمحاسب القانوني، وقد تظهر حقيقة استخدام المحاسبة الاحتياطية من خلال انهيار الشركة التدريجي والواضح أمام كافة الأطراف التي تتعامل معهم كما حدث في شركة (ENRON).

• تلاشى المعايير الأخلاقية: المحاسبة الاحتياطية تُعد ممارسات مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالمنشأة التي تستخدم المحاسبة الاحتياطية ترسل رسالة للعاملين لديها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيلاً للمبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر، وأيضاً يمكن أن تصبح تلك الممارسات منحدرًا زلقاً نظراً لأن التلاعبات المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

• إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية: المحاسبة الاحتياطية لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تتم أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، والفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيء، ومن أهم مخاطر تلك الممارسات في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

• العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت باستخدام المحاسبة الاحتياطية، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة "W.R. Grace & Co"، وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها، والسبب في ذلك أن الشركة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها ٥٥ مليون دولار، وبين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ قامت بإعادة الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة.

٢. أساليب المحاسبة الاحتياطية من حيث الاتفاق مع المبادئ والمعايير المحاسبية:

من المعروف أن المحاسبة الاحتياطية قد يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد تخرج عن نطاق الالتزام بتلك المبادئ والمعايير المحاسبية، وذلك كما يلي (الخشاوي والدوسري، ٢٠٠٨، ص ١٠):

٢- ١ أساليب تتفق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً:

كما سبق تناوله فإن كثيراً من المبادئ المحاسبية تتيح الحرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة مثل الحرية في اختيار طرق تسعير المخزون (الوارد أولاً صادر أولاً، الوارد أخيراً صادر أولاً، المتوسط المرجح)، أو الحرية في اختيار سياسة

الاهلاك لأصول الشركة الملموسة والغير الملموسة، وكذلك تقدير العمر الانتاجي لهذه الأصول، مما يتيح لإدارة الشركة اختيار الاسلوب الذي يتناسب مع أهدافها ومصالحها والانتقال من أسلوب إلى آخر وذلك من فترة لأخرى بما يحقق تلك الأهداف والمصالح، والتي تتعلق بضئة معينة على حساب باقي الفئات ذات العلاقة بالشركة.

٢- ٢ أساليب لا تتفق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً: تخرج هذه الأساليب عن نطاق المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كأن يتم إجراء قيود مزيفه، وتأجيل الاعتراف بإيراد معين أو مصروف معين لفترة قادمة، مما يتعارض مع مبدأ استقلالية الفترات المالية، أو إدراج قيم مبيعات بضاعة الأمانة ضمن مبيعات الشركة خلال الفترة الحالية ثم إعادة اثباتها كمردودات مبيعات خلال الفترة اللاحقة ونحو ذلك.

وتكون هذه الممارسات خارجة عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا يبرز دور المحاسب القانوني في اكتشاف هذه الاساليب وتقديم ملاحظاته بشأنها إلى الإدارة ثم الافصاح عنها في تقريره في حال عدم قيام الإدارة بالاستجابة لتلك الملاحظات.

٣. أساليب المحاسبة الاحتياطية من حيث مكان انعكاس استخدامها في القوائم المالية:

تنعكس أساليب استخدام المحاسبة الاحتياطية على القوائم المالية ذات الغرض العام، وهذه الأساليب لها تأثير مزدوج على تلك القوائم المالية، فعند قيام المحاسب بتلك الممارسات سوف يكون لها انعكاس على أكثر من قائمة، خاصة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فعلى سبيل المثال عند التلاعب بطريقة إهلاك الأصول سوف يؤثر ذلك على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي معاً. وفيما يلي سنتناول الباحثة بشئ من التفصيل الأساليب التي ينعكس استخدامها على القوائم المالية ذات الغرض العام وهي:

- أساليب ينعكس استخدامها على قائمة الدخل.
  - أساليب ينعكس استخدامها على قائمة المركز المالي.
  - أساليب ينعكس استخدامها على قائمة التدفقات النقدية.
  - أساليب ينعكس استخدامها على قائمة التغير في حقوق الملكية.
- ٣- ١ أساليب ينعكس استخدامها على قائمة الدخل:

الأساليب التي ينعكس استخدامها على قائمة الدخل، غالباً ما يصب تأثيرها على الأرباح حيث يمكن للإدارة أن تستخدم المحاسبة الاحتياطية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل وعلى سبيل المثال:

• التلاعب في نسب إهلاك الأصول الثابتة، والتلاعب في المخصصات (حمادة، ص ٩٧).

• تسجيل الإيراد بشكل سريع قبل إتمام عملية البيع، حيث يفترض أن يتم تسجيل الإيراد بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، إلا أنه في ظل هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالإيراد المترقب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عميلة تبادل المنفعة (عليوش، ٢٠١٥، ص ١١).

• تضخيم المبيعات والربح الإجمالي بالقيود والعمليات المزيفة (حمادة، ص ٩٨).

• تسجيل إيرادات ومصروفات وهمية أو مزيفة (عليوش، ص ١٢).

• نقل الإيرادات الجارية (الحالية) إلى فترة مالية لاحقة، وتهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية جيدة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تتوقع إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون ربحتها ضعيفة (Howard, 2002, p148).

(ب) أساليب ينعكس استخدامها على قائمة المركز المالي:

توفر قائمة المركز المالي المعلومات المالية المتعلقة بحقيقة ممتلكات والتزامات الشركة في تاريخ معين، وتوجد عدة امكانيات للتلاعب بينود قائمة المركز المالي يمكن أن تستخدم في تضليل مستخدمي القوائم المالية، وذلك كما يلي (القطيش والصوفي، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨):

أ. الأصول غير الملموسة: وذلك من خلال المبالغة في تقييم الأصول الغير الملموسة مثل الشهرة و العلامات التجارية ونحوها، بالإضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول الغير الملموسة بما يخالف الأصول والقواعد التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراه، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإهلاك المتبعة لهذه الأصول.

ب. الأصول الثابتة الملموسة: من المعروف أنه يتم إهلاك الأصول الثابتة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وتسمح المعايير المحاسبية بالخروج عن الالتزام بهذا المبدأ في ظل ظروف وأوضاع معينة، كما هو الحال بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولي (٣٦) "الانخفاض في قيم الأصول" وقد تستغل إدارة الشركات هذه المعايير للتلاعب بطرق الإهلاك من فترة لأخرى كما قد تخرج عن مبدأ الثبات وذلك بأن يتم إهلاك

الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت في سنوات سابقة، ثم تغيير طريقة الاهلاك إلى القسط المتناقص في السنة الحالية على الرغم من عدم وجود اختلاف الظروف المحيطة.

ج. الاستثمارات المتداولة: وذلك من خلال التلاعب بالأسعار السوقية المعروضة للأوراق المالية في القوائم المالية للشركة، أو في مخصصات انخفاض أسعار تلك الأوراق المالية.

د. النقدية: يتم التلاعب من خلال عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية (الحلبي، ٢٠٠٩، ص ٤٤).

هـ. المدينون: يتم استخدام المحاسبة الاحتياطية من خلال التلاعب في قيم مخصص الديون المشكوك فيها وكذلك الديون المدومة، مما يؤثر على حساب المدينين في قائمة المركز المالي وذلك بإظهاره على غير حقيقته وبالشكل الذي ترغب فيه الشركة.

و. المخزون السلعي: يتم استخدام المحاسبة الاحتياطية لبند المخزون السلعي من خلال تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة أو بضاعة أمانه ونحو ذلك، إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، مما يؤثر في مخصص هبوط أسعار البضاعة، بالإضافة إلى تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من بين الطرق التي أتاحتها المعايير المحاسبية.

ز. الخصوم الثابتة والمتداولة: تشمل عملية التلاعب في حساب الدائنون والقروض طويلة وقصيرة الاجل بهدف تحسين الميزانية العمومية، كأن تقوم الشركة بتخفيض حساب الدائنون وحساب القروض سواءً طويلة أو قصيرة الاجل، مما يجعل الميزانية العمومية المعلن عنها تُظهر الالتزامات بصورة غير حقيقية وبالشكل الذي ترغب فيه الشركة لكسب ثقة عملائها وكافة الاطراف ذات العلاقة بها.

ج) أساليب ينعكس استخدامها على قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة، وتعكس قائمة التدفقات النقدية مدى قدرة الشركة على توليد النقدية من أنشطتها الثلاثة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال فترة مالية معينة، وبالتالي مدى سلامة وضع الشركة تجاه أي عسر مالي قد تواجهه، وقد تقوم الإدارة باختيار أساليب تُظهر الوضع النقدي للشركة بصورة

سليمة على خلاف الواقع لتضليل الأطراف المختلفة، ومن أهم اساليب المحاسبة الاحتياطية فيها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي (نفاع، ص ١٠٢):

- التلاعب بتصنيف بعض بنود الأنشطة التي تتعلق بها التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية كاعتبار الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس حسب مصلحة الإدارة.
- زيادة التدفقات النقدية الداخلة بمتحصلات وهمية أو العكس حسب ما ترغب به إدارة الشركة.

• تخفيض المتحصلات النقدية من إيراد بيع الاستثمارات وهذا ما ينعكس على الإيرادات بتخفيضها لغايات التهرب الضريبي.

(د) أساليب ينعكس استخدامها على قائمة التغير في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ويتم تحديدها من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية إلى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، وتُعد جميع عناصر بنود قائمة التغير في حقوق الملكية معرضة للمحاسبة الاحتياطية، من خلال إجراء تغييرات وهمية عليها تتمثل في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة) ورأس المال المحتسب (علاوة الإصدار) (جرار، ٢٠٠٦، ص ٧٠).

وتلخص الباحثة ما سبق تناوله حول انعكاس المحاسبة الاحتياطية على القوائم المالية، من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) المحاسبة الاحتياطية على القوائم المالية ككل

المحاسبة الاحتياطية لقائمة الدخل	المحاسبة الاحتياطية لقائمة المركز المالي	المحاسبة الاحتياطية لقائمة التغير في حقوق الملكية	المحاسبة الاحتياطية لقائمة الدخل
. التلاعب بالمصروفات والإيرادات.	التلاعب بالمخصصات : مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط اسعار الاوراق المالية ومخصص قطع أوراق القبض.	. التلاعب بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالزيادة أو بالنقصان حسب الهدف التي ترغب به إدارة الشركة.	. التلاعب برأس المال المدفوع أو تخفيضه.
. التلاعب بالإهلاكات.	. التلاعب بالمدينون والتي تتمثل في الديون المعدومة ومخصص الديون	. التلاعب بتصنيف بعض بنود الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية على أنها	. التلاعب برأس المال المكتسب.

المحاسبة الاحتياطية لقائمة التغير في حقوق الملكية	المحاسبة الاحتياطية لقائمة التدفقات النقدية	المحاسبة الاحتياطية لقائمة المركز المالي	المحاسبة الاحتياطية لقائمة الدخل
	تشغيلية أو الاستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس.	المشكوك في تحصيلها.	
. التلاعب برأس المال المحتسب.	. التلاعب بالمتحصلات النقدية لغرض التهرب الضريبي.	. التلاعب بالأصول غير الملموسة.	. التلاعب بالمخصصات.
—	—	. التلاعب بأسعار الصرف للعملات النقدية الأجنبية.	. التلاعب بالديون المعدومة.
—	—	. التلاعب بالقروض طويلة وقصيرة الأجل وكذلك التلاعب في رصيد الدائنون وأوراق الدفع.	—

المصدر: الباحثة.

مسؤولية المحاسب القانوني في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية في ظل القوانين  
والتشريعات اليمنية:

تنشأ المسؤولية المدنية للمحاسب القانوني نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباته التي تتمثل ببذل العناية المهنية الواجبة، وقد نصت المادة رقم (43) من القانون اليمني رقم (26) لسنة (1999) بأنه يجب على المحاسب القانوني عند القيام بمباشرة أعمال المراجعة وتدقيق الحسابات أن يلتزم بالأصول المهنية وأن يبذل العناية الكافية في تأدية مهامه وأن يبدي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة وأن يشير بوضوح إلى مدى كفاية وملاءمة الإفصاح فيها، ويكون الجزاء عن المسؤولية المدنية عادةً تعويضاً مالياً يُحكم به لصالح من وقع به الضرر، ووفقاً لقانون المهنة رقم (26) سنة (1999) فإن المسؤولية المدنية للمحاسب القانوني قد تحددت من خلال الثلاث المواد التالية (وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، 1999، المواد 57- 59):

- المادة رقم (57) والتي تنص على أن: "المحاسب القانوني مسؤول من قبل الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها عن الضرر الذي يلحق بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله أو عند ممارسة مهنته، كما يُعتبر المحاسب القانوني مسؤولاً عن الضرر الذي يصيب المالكين أو الغير بسبب تلك الأخطاء".

- المادة رقم (58) والتي تنص على أن: "المحاسب القانوني مسؤول عن أي إهمال أو خطأ مهني جسيم الحق الضرر بالطرف الثالث الذي استخدم القوائم المالية المرفقة من قبل المحاسب القانوني وأعتد عليها في اتخاذ قرارات مالية في مجال الاستثمار أو الإقراض".
  - المادة رقم (59) والتي تنص على أن: "المحاسب القانوني مسؤول عن الضرر الذي يلحق بالجهة أو المالك أو الغير نتيجة الأخطاء أو الإهمال من قبل المساعدين الذين يعملون تحت إشرافه".
- المسؤولية الجنائية للمحاسب القانوني في ظل التشريعات اليمنية:  
حدد القانون الأخطاء والأفعال التي تُعد جريمة، وحدد عقوباتها بصورة واضحة وقاطعة للبس، وهذا ما يلاحظ من خلال المواد (71) و(72) و(73) من قانون المهنة رقم (26) لسنة (1999) والتي تنص على ما يلي (وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، المواد 71-73):
- المادة رقم (71): عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الأخرى النافذة بحيث يتم معاقبة المحاسب القانوني بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ولا تقل عن ستة أشهر إذا ارتكب أحد الأفعال التالية:-
- 1- دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حساب أو وثيقة في سياق ممارسته للمهنة.
  - 2- وضع تقريراً مغايراً للحقيقة أو صادق على وقائع مغايرة في وثيقة يتوجب إصدارها قانوناً أو بحكم قواعد ممارسته للمهنة.
  - 3- صادق على توزيع أرباح صورية أو غير حقيقية.
  - 4- لم يبلغ الجهة المعنية بجرائم الاختلاس أو التزوير أو الغش أو التحايل في الحسابات والسجلات والمستندات والوثائق، وبصفة عامة يجب عليه إبلاغ الجهات المعنية كتابياً بكافة الأعمال الغير مشروعته الذي اكتشفها أثناء تأدية مهامه والإفصاح عنها في تقريره.
  - 5- أفشى أسرار الشركة.
  - 6- صادق بتوقيعه على تقارير عن حسابات لم تدقق من قبله أو من قبل العاملين تحت إشرافه.
- المادة رقم (72): يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة ولا تقل عن ستة أشهر، أو بغرامة مالية لا تقل عن (100.000) ريال ولا تزيد عن (300.000) ريال، كلا من:
- 1- قام بمزاولة المهنة دون الحصول على ترخيص وفقاً لأحكام القانون.

- ٢- عاد لمزاولة المهنة دون الحصول على ترخيص قانوني.
- ٣- الأجنبي الذي يزاول المهنة دون حصوله على ترخيص بمزاولة المهنة وفق أحكام هذا القانون.
- المادة رقم (73): يُعاقب بغرامة مالية لا تقل عن (100.000) ريال:
  - ١- كل محاسب قانوني غير يمني زاول المهنة لحسابه الخاص.
  - ٢- كل محاسب قانوني قام بتشغيل شخص أجنبي كمحاسب قانوني دون أن يكون هذا الأجنبي حاصلًا على رخصة مزاولة المهنة.
  - ٣- كل شريك في شركة التضامن لا يزاول المهنة بالفعل لدى الشركة.
  - ٤- كل شريك في شركة التضامن زاول المهنة خارج نطاق الشركة سواءً بصورة مستقلة أو لدى الغير أو مع الغير.
  - ٥- كل شريك قام بتعيين مدير تنفيذي غير مرخص له بمزاولة المهنة.
  - ٦- كل محاسب قانوني وكل شريك قام بتعيين مديراً للفرع غير مرخص له بمزاولة المهنة.

التحديات التي تواجه المحاسب القانوني في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية:

هناك عوامل مؤثرة بشكل سلبي تحد من قدرة المحاسب القانوني على اكتشاف التحريفات الجوهرية وهذه العوامل نلخصها في الآتي (عميرش، 2017، ص56):

- ١- اعتماد المحاسب القانوني على أسلوب العينات:

نتيجة لكبر حجم المعاملات وعدم تمكن المحاسب القانوني من مراجعة كل معاملة على حدة، هذا سيؤدي الى ان الرأي أو القرار الذي يتوصل اليه من فحص العينة يختلف عن القرار الناتج من فحص جميع المفردات ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاعتماد على أسلوب العينات يؤدي إلى فشل المحاسب القانوني في اكتشاف بعض المحاسبة الاحتيالية، في حين أنه إذا قام بأسلوب الفحص الشامل ستكون الفرصة في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية كبيرة إلى حد ما وسيتمكن من اكتشاف الممارسات التي تم اخفاؤها بطرق ووسائل عديدة للاحتيال المحاسبي، إلا أن هذا الأسلوب يستغرق وقت وجهد كبيرين من المحاسب القانوني بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المحاسب القانوني.

٢- حدود نظام الرقابة الداخلية:

كما هو معلوم بان المحاسب القانوني يعتمد على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم الاختبارات التي يقوم بها وأدلة الإثبات التي يقوم بتجميعها، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر فعالية كلما قام المحاسب القانوني بتقليل تلك الاختبارات والأدلة لاعتماده أن نظام الرقابة الفعال قادر على

اكتشاف الأخطاء والغش من خلال أدواته المتبعة، ولكن من المعلوم أيضاً أن نظام الرقابة الداخلية مهما كان كفوفاً وفعالاً فإنه يمكن التحايل عليه أو تجاوزه من قبل الإدارة أو عن طريق التواطؤ بين الموظفين نظراً لجوانب القصور المتلازمة فيه باعتبار أنه لا يمكن توافر نظام رقابة داخلية فعال بصورة مطلقة، ونتيجة لما سبق فإن حدود نظام الرقابة الداخلية المشار إليها قد تؤدي إلى حدوث تلاعبات في القوائم المالية لم يقم المحاسب القانوني بالكشف عنها نظراً لتقليصه لحجم الاختبارات واعتماده على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

٣- مدى توفر أدلة الاثبات:

قد يواجه المحاسب القانوني عائقاً يتمثل بعدم توفر أدلة إثبات كافية تساعده في التوصل إلى استنتاجات معقولة حول التأكيدات الخاصة لبعض العناصر، ومنها على سبيل المثال تقديرات القيمة العادلة.

٤- الخطأ البشري:

مهما قام المحاسب القانوني ببذل العناية المهنية الواجبة فإن رأيه قد يكون عرضة للخطأ، فالإنسان ليس بمعصوم من الخطأ، والخطأ وارد عليه.

١- منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم تقديم عرض تحليلي لمنهجية الدراسة، يتضمن كلاً من مصادر جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، واستبانة الدراسة، والاساليب الاحصائية المستخدمة، وطريقة معالجة البيانات، وذلك من خلال الآتي:

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات، وهما البيانات الثانوية التي تم الاعتماد عليها في تطوير الجانب النظري للدراسة، والبيانات الأولية التي يتركز عليها الجانب الميداني لهذه الدراسة، وفيما يلي المصادر والأدوات المستخدمة لتجميع هذين النوعين من البيانات:

(١) البيانات الثانوية:

تم الاعتماد في جمع البيانات الثانوية على المصادر المتمثلة بالكتب والمحاسب القانوني العلمية، والأبحاث والدوريات والرسائل العلمية، ومعايير المحاسب القانوني الدولية المرتبطة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تم الرجوع إلى القوانين والتشريعات اليمنية التي تنظم مهنة المراجعة.

## ٢) البيانات الأولية:

تم الحصول على البيانات الأولية باستخدام أسلوب البحث الميداني، وذلك من خلال الاعتماد على الاستبانة التي قامت الباحثة بإعدادها وتوزيعها على المحاسبين القانونيين اليمنيين، وقد اشتملت الاستبانة على الأسئلة والفقرات التي تغطي مختلف الجوانب اللازمة للحصول على جميع البيانات التي تتطلبها عملية اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها المختلفة.

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين القانونيين اليمنيين المزاويلين للمهنة، والذين يبلغ عددهم وفقا للقائمة الصادرة من الإدارة العامة لتنظيم مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة- عدن عام ٢٠٢٥م، (٢٢٦) مراجعاً، وقد تم اختيار عينة مسحية شاملة تمثل جميع أفراد مجتمع الدراسة.

### ١) أداة جمع البيانات:

تعتبر استبانة الدراسة بمثابة الأداة التي تم اعتمادها في جمع البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة بشكل الكتروني عبر نماذج جوجل درايف لجميع أفراد مجتمع الدراسة وبلغ عدد الاستبانات التي تمت الإجابة عليها (١٠٠) استبانة.

### ٢) مكونات الاستبانة:

تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

#### ١) القسم الأول:

يحتوي هذا القسم على ثلاثة اسئلة تتعلق بالمعلومات العامة عن أفراد العينة، والتي تتمثل في المؤهل الدراسي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

#### ٢) القسم الثاني:

يحتوي هذا القسم على محور يتضمن كل منها مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمجال معين من مجالات الدراسة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي فيما يتعلق بخيارات الإجابة المتاحة لأفراد العينة، ويحتوي هذا المحور على (١٠) أسئلة لقياس التحديات التي تواجه المحاسب القانوني اليمني في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية.

### ٣) الاختبار الأولي للاستبانة:

للتأكد من وضوح أسئلة الاستبانة، وخلو صياغتها من الغموض والالتباس، وشمولها على جميع الاسئلة التي يُمكن من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، فقد قامت الباحثة بالتأكد من الصدق الظاهري

للاستبانة بواسطة المحكمين، وذلك من خلال عرض الاستبانة للتحكيم قبل وضعها في صيغتها النهائية، على خمسة أساتذة في قسم المحاسبة والمحاسب القانوني، في كل من كلية العلوم الادارية جامعة تعز، وكلية العلوم الإدارية الجامعة الوطنية، حيث قاموا بمراجعة الاستبانة وإبداء ملاحظاتهم، التي تم أخذها في الاعتبار عند الإعداد النهائي للاستبانة.

كما تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتحقق من التناسق الداخلي لأسئلة الاستبانة، وتماسكها، وأنها تقيس المجال المستهدف بقياسه بشكل دقيق، وتقع قيمة معامل ألفا بين (الضفر إلى ١)، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الثبات والترابط الداخلي للمقياس، وإمكانية الاعتماد عليه، كما أن أقل قيمة إحصائية مقبولة لمعامل ألفا هي (٦٠٪)، بحيث يمكن الاعتماد على المقياس كلما بلغت قيمة معامل ألفا (٦٠٪ أو أكثر)، أما إذا بلغت قيمة هذا المعامل أقل من (٦٠٪) فإنها تعتبر ضعيفة ولا يمكن الاعتماد على المقياس نتيجة لضعف مستوى الثبات والترابط الداخلي الخاص به.

ويبين الجدول رقم (١) التالي، قيمة معامل ألفا لفقرات كل محور من محاور الاستبانة على حدة، وكذلك على مستوى جميع فقرات الاستبانة.

جدول رقم (١)

نتائج اختبار درجة مصداقية وثبات البيانات كرونباخ ألفا

محور الدراسة	ابعادها	عدد فقراته	الفا كرونباخ
(التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف الممارسات الابداعية).		10	0.831
للاستبانة ككل		64	0.951

ويتضح من الجدول رقم (١) السابق أن قيمة مُعامل ألفا لجميع أسئلة الاستبانة قد بلغت (٩٥.١٪)، وهي قيمة أعلى من قيمة الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا والمتمثلة في (٦٠٪)، كما أن قيمة معامل ألفا لكل محور من محاور الاستبانة قد بلغت أيضاً قيمة أعلى من قيمة الحد الأدنى المقبول وتتراوح بين (٨٣.١٪ و ٩٦.٢٪)، مما يدل على الترابط والثبات الداخلي للفقرات، وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال استخدام الأساليب والمقاييس الاحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

### ١) اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha):

تم استخدامه ل فحص وقياس درجة مصداقية وثبات فقرات الاستبانة، والتحقق من الترابط الداخلي فيما بينهما، وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

### ٢) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

استخدمت الباحثة اختبار كولموجوروف – سمرنوف Kolmogorove-Smirnov لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٢):

جدول (٢) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig)	عنوان المحور	المحور
0.200	التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمينيين في اكتشاف المحاسبة الاحتمالية.	

ويتضح من الجدول رقم (٢) السابق، أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور تتبع التوزيع الطبيعي، وعلية فإنه يمكن استخدام الاختبارات الاحصائية اللازمة لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

### ٣) النسب المئوية:

والتي تستخدم في المقارنة بين البيانات المعبر عنها كمياً أو رقمياً، وقد استخدمتها الباحثة في تحليل المعلومات العامة المتعلقة بالمستجيبين. وفي استخراج نسبة الوسط الحسابي للإجابات.

### ٤) الوسط الحسابي:

ويستخدم لتمثيل مجموعة الإجابات على كل مفردة بقيمة واحدة، وقد استخدمته الباحثة في قياس اتجاه الاجابات، وتحديد درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وقياس درجة الموافقة على مستوى أسئلة كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك في اختبار بعض الفرضيات.

### ٥) الانحراف المعياري:

ويستخدم لقياس مدى تشتت الاجابات حول الوسط الحسابي، ودرجة اختلافها عن بعضها، حيث تُعتبر الإجابات متقاربة كلما كان الانحراف صغيراً (قيمه أقل من الواحد).

#### ٦) مُعامل الاختلاف:

ويُستخدم لقياس مدى تشتت أو انسجام الإجابات، حيث تُعتبر الإجابات متقاربة، أو منسجمة، كلما كانت قيمة هذا المعامل صغيرة، علماً بأنه يُمثل نسبة الانحراف إلى الوسط الحسابي: (الانحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي)  $\times 100\%$ .

#### ٧) مُعامل الارتباط:

والذي تم استخدامه لقياس درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ تُعد تلك العلاقة قوية كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد، في حين تُعد العلاقة ضعيفة كلما أقربت من الصفر.

#### ٨) تحليل التباين:

والذي تم استخدامه لقياس درجة تأثير العوامل المستقلة على العوامل التابعة، ويعتمد هذا التحليل على اختيار (F-Test) (F) لقياس مستوى الدلالة الإحصائية لذلك التأثير (معنوية التأثير)، وقد تم احتساب قيمة (F) في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥٪)، أي عند مستوى معنوية (P) تساوي (٠.٠٥)، وبالتالي فكلما كانت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة (F) أقل من أو تساوي (٠.٠٥)، كلما كان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع دال إحصائياً.

#### ٩) تحليل الانحدار البسيط:

والذي تم استخدامه لقياس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على إعطاء مستوى مقبول من التفسير، لقيم المتغيرات التابعة، أو التنبؤ بصحتها.

#### ١٠) اختبار (T) للعينة الواحدة (One - Sample T Test):

والذي تم استخدامه في اختبار بعض الفرضيات، وقد تم احتساب قيمة (T) في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥٪)، أي عند مستوى معنوية (P) يساوي (٠.٠٥)، وبالتالي فإن الاختلافات الحاصلة في المجالات الخاضعة لهذا الاختبار تكون ذات دلالة إحصائية إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة (T) ٠.٠٥ أو أقل.

#### طريقة معالجة بيانات الاستبانة:

تم إعطاء أوزان رقمية لخيارات الإجابة التي يحتوي عليها مقياس ليكرت الخماسي، وذلك على النحو التالي:

أ) الأسئلة التي يُطلب من أفراد العينة إبداء مدى موافقتهم على البنود التي تتكون منها، وقد إحتوى مقياس ليكرت الخماسي على الخيارات التالية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد أعطيت تلك الخيارات الأوزان التالية:

(٥) موافق بشدة.

(٤) موافق.

(٣) محايد.

(٢) غير موافق.

(١) غير موافق بشدة.

ونظراً لأن قيم الأوزان تتراوح من الواحد إلى الخمسة، فإن القيمة (٣) تُمثل وسطاً لتلك الأوزان [1-2-(3)-4-5]، ولذلك فإن قيمة الوسط الحسابي المعتمد، أو المقاس عليه في هذه الدراسة، هي (٣) درجات، وفقاً للمعادلة التالية (مجموع القيم ÷ عددها)  $(3 = 15 \div 5)$ ، حيث تقارن بها قيم الوسط الحسابي للإجابات (الوسط الحسابي للعيننة) للتعرف على مدى الاختلاف بين قيمة الوسط الحسابي للعيننة وقيمة الوسط الحسابي المقاس عليه، وتبلغ قيمة النسبة المئوية للوسط الحسابي المعتمدة، أو المقاس عليه في هذه الدراسة (٦٠٪)، والتي تساوي  $(3 \div 5) \times 100\%$ .  
تحليل ومناقشة البيانات:

سيتم تحليل ومناقشة البيانات المتمثلة في إجابات عينة الدراسة على أسئلة المحور من الاستبانة، والتي تعكس آراء أفراد عينة الدراسة بشأن التحديات التي تواجهه في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، وسيتم تناول ذلك من خلال الفقرات التالية:  
التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمينيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية:

تم قياس التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمينيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، والذي أشتمل على سبعة أسئلة يُمثل كل منها أحد التحديات التي تواجههم في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، ويختار أفراد العينة إحدى الخيارات الخمسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لإبداء آرائهم بشأن تلك التحديات، ويوضح الجدول رقم (٣) التالي، كلاً من الوسط الحسابي ونسبته المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لإجابات أفراد عينة الدراسة على تلك الاسئلة، وكذلك ترتيب التحديات التي تنطوي عليها حسب درجة أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك وفقاً لقيمة الوسط الحسابي لكلاً منها.

جدول رقم (٣) تحليل آراء أفراد العينة بشأن التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية.

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	الاعتماد على اسلوب العينات في المحاسب القانوني.	3.85	%77	0.926	%24.05	2
٢	صعوبة الحصول على ادلة اثبات كافية بشأن المحاسبة الاحتياطية.	3.72	%74.4	0.894	%24.03	4
٣	المصالح الشخصية بين المحاسب القانوني وعميل المحاسب القانوني، والضغوطات الصادرة من الشركات محل المحاسب القانوني حول محتوى التقرير.	3.67	%73.4	1.044	%28.45	5
٤	ارتفاع تكلفة اكتشاف اساليب المحاسبة الاحتياطية.	3.76	%75.2	0.867	%23.06	3
٥	محدودية وقت عميل المحاسب القانوني.	3.88	%77.6	0.885	%22.81	1
٦	عدم وجود الزام قانوني للمراجع اليمني باكتشاف المحاسبة الاحتياطية.	3.6	%72	0.959	%26.64	7
٧	عدم ادراك اساليب المحاسبة الاحتياطية لتي تتبعها الشركات.	3.52	%70.4	0.95	%26.99	8
٨	عدم امتلاك خبرة سابقة في مجال التعامل مع المحاسبة الاحتياطية	3.41	%68.2	1.015	%29.51	10
٩	عدم وضوح المعايير المهنية المتعلقة بالتحريفات الجوهرية واساليب اكتشافها.	3.44	%68.8	1.03	%29.94	9
١٠	عدم وجود معايير مهنية تتناول بالتفصيل اشكال وصور المحاسبة الاحتياطية واساليب اكتشافها.	3.65	%73	0.966	%26.47	6
	الإجمالي	3.6507	%73.01	0.60211	%16.49	

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) السابق، أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة قد بلغ (3.6507) درجة من أصل خمس درجات، ونسبة مئوية مقدراها (٧٣.٠١%)، وهذا الوسط ونسبته المئوية أعلى من قيمة الوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (٣) درجات، ونسبته المئوية (٦٠%)، مما يعني أن المحاسبين القانونيين اليمنيين يوافقون على وجود تحديات تحد من دورهم في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، وبالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري للبيانات على

المستوى الإجمالي والبالغة (0.60211)، ويتضح أنها قيمة قليلة مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة، وأنهم يوافقون بدرجات متقاربة على وجود تلك التحديات، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة (16.49%) فقط، والتي تدل على عدم تشتت الاجابات وبالتالي فهي متقاربة ومنسجمة مع بعضها البعض بصورة كبيرة.

وبالنظر إلى ترتيب التحديات الواردة في الجدول رقم (٣) السابق، نلاحظ أن الفقرة رقم (٥) قد حصلت على أعلى وسط حسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨٨) درجة، وبنسبة مئوية (٧٧.٦%) وتعتبر هذه الفقرة عن "محدودية وقت عميل المحاسب القانوني"، كما تحتل الفقرة رقم (١) المرتبة الثانية حيث حصلت على وسط حسابي قيمته (٣.٨٥) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (٧٧%) وتعتبر هذه الفقرة عن "الاعتماد على أسلوب العينات"، ويشير ترتيب تلك الفقرتين على التوالي، إلى أن محدودية وقت عميل المحاسب القانوني وكذلك الاعتماد على أسلوب العينات، يُمثل أهم التحديات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين اليمينيين.

وقد حصلت الفقرة رقم (٤) على المرتبة الثالثة حيث أن الوسط الحسابي لها بلغ (٣.٧٦) درجة، وبنسبة مئوية (٧٥.٢%) وتعتبر هذه الفقرة عن "ارتفاع تكلفة اكتشاف المحاسبة الاحتيالية" في حين أن الفقرة رقم (٨) حصلت على المرتبة الاخيرة حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لها (٣.٤١) درجة، وبنسبة مئوية (٦٨.٢%) وتُعتبر تلك الفقرة عن "عدم امتلاك خبرة سابقة في مجال التعامل مع المحاسبة الاحتيالية"، وبناءً على نتائج التحليل للفقرات السابقة ترى الباحثة أن كافة التحديات بغض النظر عن ترتيبها، تحد من دور المحاسب القانوني اليميني في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية.

#### اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

تنص الفرضية على أنه " توجد تحديات تحد من دور المحاسبين القانونيين اليمينيين في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إخضاع اجابات أفراد العينة على الاسئلة المتعلقة بالتحديات المعرفية، لاختبار (T) للعينة الواحدة One-Sample T Test وذلك على مستوى الاسئلة مجتمعة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي عند ذلك المستوى (٣.٦٥٠٧) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة الوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والبالغة (٣) درجات، وفي سبيل فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة الوسط

الحسابي للعيننة عن قيمة الوسط الحسابي المقاس عليها دالة احصائياً، فقد تم إجراء اختبار (T) المشار إليه، ويوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج ذلك الاختبار. جدول رقم (٤) نتائج اختبار (T) بشأن التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية.

المجال الخاضع للاختبار	الوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية (P) Sign(T)
التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية.	3.6507	9.359	0.000

ويتضح من خلال الجدول رقم (٤) أعلاه أن قيمة (T) قد بلغت (٩.٣٥٩) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت قيمته (٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٥)، أي تساوي ( $P < 0.05$ ) مما يدل على أن الزيادة في قيمة الوسط الحسابي للعيننة عن قيمة الوسط الحسابي المقاس عليه دالة احصائياً، وهو ما يعني أن هناك تحديات تحد من دور المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية، وبالتالي فإن النتيجة هي قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "توجد تحديات تحد من دور المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتياطية".

### نتائج الدراسة:

٢. توجد تحديات وتحديات أدت إلى إخفاقات المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية.
٣. المحاسبة الاحتيالية تُعرض مهنة المحاسبة والمحاسب القانوني للمساءلة، حيث أن أصابع الاتهام وجهت وبشكل محدد إلى دور المحاسبة والمحاسب القانوني في الأزمات المالية التي حدثت في كبرى الشركات الأمريكية في الثمانيات من القرن الماضي.
٤. تنشأ مسؤولية المحاسب القانوني اليمني عن الاخفاقات في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية عندما تكون هذه الاخفاقات ناتجة عن إخلاله بأخلاقيات المهنة، وبمعايير المحاسب القانوني ذات العلاقة بالغش.

### التوصيات:

- بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يلي:
١. ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، ومكاتب المحاسب القانوني وسائر الجهات المنظمة للمهنة بإيجاد الآليات اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين اليمنيين في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية.
  ٢. القيام بدراسة مستقبلية بعنوان: (ممارسة الشك المهني للمحاسب القانوني اليمني ودوره في اكتشاف المحاسبة الاحتيالية).
  ٣. ضرورة من تأهيل وتدريب المحاسبين القانونيين اليمنيين للتعرف على كافة الوسائل المستخدمة للممارسات المحاسبية الإبداعية بحيث يكون لديهم علم ودراية بكل وسائل الاحتيال المحاسبي مما يسهل عليهم سرعة اكتشافه والحد منه.

### قائمة المراجع:

١. التميمي، عباس حميد يحيى، و الساعدي، حكيم حمود فليح، (٢٠١٥)، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دون ذكر جهة النشر، بغداد.
٢. الخطيب، خالد راغب، والرفاعي، خليل، (٢٠٠٩)، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت.
٤. خليل، أحمد طاهر عبدالعزيز، (٢٠٠٨)، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة اليافعي للتصوير، تعز، اليمن.
٥. شحاتة، شحاتة السيد، وعلي، عبدالوهاب نصر، (٢٠١٤)، أصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً للمعايير المصرية والدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٦. البطنجي، فادي عبدالرحيم محمود، (٢٠١١)، مدى إدراك محلي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٧. الحلبي، ليندا حسن نمر، (٢٠٠٩)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
٨. العمرابي، سميرة، (٢٠١٧)، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
٩. جرار، عدي، (٢٠٠٦)، تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
١٠. دواره، سامر، (٢٠١٤)، أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
١١. عليوش، عادل، (٢٠١٥)، دور التدقيق الداخلي في الحد من المحاسبة الاحتياطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
١٢. عميرش، إيمان، (٢٠١٧)، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
١٣. نفاع، علاء مصطفى أحمد، أثر التزام المدقق الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من المحاسبة الاحتياطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة جرش، الأردن.

١٤. أقنير، الصديق سالم، و المحجوب، محمود جمعة، (٢٠١٦) " دور المراجع الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الليبية"، مجلة آفاق الاقتصادية، جامعة المرقب، العدد (٤)، ص ص ١٢٥ - ١٤٥.
١٥. الأغا، عماد، المحاسبة الإبداعية، (٢٠١٢)، " المحاسبة الإبداعية"، مجلة مال وأعمال، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، العدد (٢)، ص ص ١٦ - ٢٢.
١٦. القطيش، حسن فليح مفلح، والصويفي، فارس جميل حسين، (٢٠١٠) " أساليب استخدام المحاسبة الاحتياطية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة إسراء، العدد (٢٧)، ص ص ٣٥٥ - ٣٨٨.
١٧. حمادة، رشا، (٢٠١٠)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، ص ص ١ - ٣٢.
١٨. عيسى، سمير كامل محمد، (٢٠٠٨)، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الاسكندرية، المجلد (٤٥)، العدد (٢)، ص ص ١ - ٤٧.
١٩. الحلبي، ليندا حسن، ومطر، محمد، " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية"، المؤتمر الدولي السابع، المنعقد خلال الفترة ١٠ - ١١ نوفمبر، ٢٠٠٩، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
٢٠. الخشاوي، علي محمود، والدوسري، محسن ناصر، " المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها"، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، (٢٠٠٨)، الكويت.
٢١. شريفي، أحمد، وعمورة، جمال، " دور أهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية"، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد خلال الفترة ١٨ - ١٩ مايو، ٢٠١١، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
٢٢. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، قانون رقم (٢٦) لسنة (١٩٩٩) بشأن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد (٨)، ابريل ١٩٩٩، صنعاء.
- 23 - Howard, S., (2002), "How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports", R.R. Donnelley & Sons Company.
- 24 - Smith, S, Heitger, L, and Crumbley, L. (2015) "Forensic and Investigative Accounting", 7<sup>th</sup> edition, Wolters Kluwer, Philadelphia, USA.
- 25- Smith, T, "Accounting for Growth", (1992), Century, London. ٢٤ -



التحديات التي تواجه المحاسبين القانونيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتياطية في الشركات اليمنية. أروى المجيدي

